الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجلسة ٢٣٤

الإثنين، ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧

الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد كا ..... (السنغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٠

اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تعقد اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف هذا اليوم اجتماعا وقورا للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢/٤٠ باء الصادر في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧.

ويشرفني ويسعدني أن أرحب هنا بالسيد هنادي ي. أودوفينكو، رئيس الجمعية العامة؛ والسيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة؛ والسيد فرناندو بيروكال سوتو، رئيس مجلس الأمن؛ والسيد هيرمان ليونارد دي سيلفا، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة؛ والسيد فاروق قدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وممثل فلسطين؛ والسيد ألفارو دي سوتو، الأمين العام المساعد في إدارة الشؤون السياسية. كما أود أيضا أن أرحب بممثلي الدول الأعضاء وممثلي المنظمات الحكومية الدولية، وممثلي المنظمات غير الحكومية، فضلا عن الصحفيين وجميع الذين قبلوا دعوة اللجنة إلى المشاركة في هذه الجلسة الرسمية.

والآن، أدعو جميع الحاضرين إلى الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة تكريما لذكرى جميع الذين ضحوا بأرواحهم من أجل قضية الشعب الفلسطيني وإعادة السلام إلى المنطقة.

التزم المشاركون الصمت لمدة دقيقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي في هذه المرحلة بأن أدلي ببيان باسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

لقد اجتمعنا اليوم للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. واحتفال هذا العام له دلالة خاصة حيث أننا نحتفل بالذكرى الخمسين لاتخاذ القرار ١٨١ (د - ٢) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، والذي قررت الجمعية العامة بموجبه تقسيم فلسطين إلى

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

دولتين، إحداهما عربية والأخرى يهودية، ومنح مدينة القدس مركزا دوليا خاصا.

وبعد مرور نصف قـــرن، لا تزال دولة فلسطين العربية غير قائمة. ومن أصل الفلسطينيين الموجودين الذين يقدر عددهم حاليا بـ ٧ ملايين نسمة، فإن ما يقارب نصفهم لاجئين، يعيش أكثر من مليون منهم في معسكرات، تحت الخيـــام، واختار عديدون آخرون أن يقيموا في البلدان المجاورة. وعلاوة على ذلك، لم يعد الكثيرون من الفلسطينيين المشتتين حـــول العالـــم يعتبرون لاجئين ولا يمكنهم العودة إلى بلدهم.

وهنـــاك ذكـــرى أليمة أخرى في تاريخ الشعب الفلسطيني مرت في حزيران/يونيه من هذا العام، وهي الذكرى الثلاثين لحرب الأيام الستة التي أسفرت عن احتلال القوات الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية.

وعلى الرغم من أنه منذ عام ١٩٩٣، ما برح إطلاق عملية السلام القوات يمكّن الإسرائيلية من أن تنسحب من أجزاء من الضفـــة الغربية وغزة، لا تمثل مساحة الأراضي التي أصبحت فعليا تحت الإدارة الفلسطينية إلا جزءا يسيرا من الأراضي التـــي احتلت في عام ١٩٦٧. وهذه المساحة مقسمة إلى عـــدة مناطق غير متجاورة تخضع لعمليات إغلاق عسكرية دوريـــة وتتعرض فيها حرية حركة الأشخاص والسلع يوميا إلـــى مضايقة واستفزازات تقوم بها قوات الاحتلال. وبقية الأراضي التي يعيش فيها الشعب الفلسطيني لا تزال تحت الاحتلال الجزئي أو الكامل وتحت رحمة ما تقرر قوات الاحتلال اتخاذه من إجراءات، مثل مصادرة الأراضي، وتوسيع المستوطنات القائمة وبناء مستوطنات جديدة، وتدمير المنازل، وعمليات التفتيش، والإغلاق، والعقوبات الجماعية، وما إلى ذلك. وتظل القدس الشرقية العربية خاضعة للاحتلال ومعزولة عن الضفة الغربية لنهر الأردن، وقد تغيرت تركيبتها الديمغرافية تماما بسبب تدابير تهويد المدينة.

هل من المقبول أن يظل المجتمع الدولي، بعد خمسين عامـــا مـــن اتخاذ قرار تقسيم فلسطين، وعلى أعتاب الألفية المقبلة، مستمرا في التغاضي عن هذه الحالة من نزع الملكية ورفض الاعتراف بالحقوق القومية المشروعة للشعب الفلسطيني؟ ولا يجب أن يكون الاحتفال بيوم التضامن مع الشعب الفلسطيني مجرد احتفال طقسي. بل يجب أن يكون فرصة لنا للتفكر في الماضي وفي معاناة الشعب الفلسطيني والمصاعب التـــي يعيشها ولتقييم ما ينبغي القيام به لوضع حد لآلام الصراع العربي - الإسرائيلي. أليس وجودكم هنا دليلا على أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تهتم بهذه الحقائق، وبقضية فلسطين؟

ورغم ما بذل من جهود عبر عدة عقود، ليس فقط ما بذلته الأمم المتحدة وإنما ما بذله العديد من المنظمات غير الحكومية الممثلة هنا، تظل الحالة في فلسطين مصدرا للقلق نظرا للطريق المسدود الذي وصلت إليه المفاوضات بين الأطراف. إن الأغلبية الساحقة التي اتخذت بها الجمعية العامة - خلال دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة، قبل أسبوعين - قرارا يحدد وضع تدابير ملموسة تعطي أملا بأن المجتمع الدولي مصمم حقا على ايجاد حل عادل للأزمة الفلسطينية. إن أعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أصيبوا بخيبة أمـــل لوصف ممثل الحكومة الإسرائيلية دورة الجمعية العامة بأنها مهزلة ولعدم تفهمه فيما يبدو لماذا يمثل بناء المستوطنات وغير ذلك من الإجراءات التي يقوم بها بلده مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي.

ومنذ عام ١٩٦٧، لا يزال المجتمع الدولـــي معارضا لبناء المستوطنات ولجميع الأنشطة الأخرى التي تقوم بها السلطة القائمة بالاحتلال لتغيير المركز القانوني والطابع المـــادي والتركيبة الديمغرافية للأراضي الفلسطينية المحتلـــة، بما فيها القدس. إن إنشاء المستوطنات ومصادرة الأراضي والاستيلاء على الموارد الطبيعية هي أمور من الجلي أنها لا تتفق مع مبدأ الأرض مقابل السلام، حيث أن تلك الأعمال ترمي إلى وضع كميات كبيرة من موارد الأراضي الفلسطينية تحت السلطة الدائمة لإسرائيل.

لقد اتخذ مجلس الأمن قرارات عديدة تنص على أن هذه الأعمال هي انتهاك للقانون الدولي ولاتفاقية جنيف الرابعة وتعتبرها لاغية وباطلة. إن الجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة ، فضلا عن منظمات حكومية دولية متعددة - كمنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمـــر الإسلامي وحركة عدم الانحياز - قد اتخذت الموقف نفسه الذي اتخذه مجلس الأمن إزاء القضية.

لذا نناشد بإلحاح الحكومة الإسرائيلية ألا تعزل نفسها وأن تستمع بدلا من ذلك إلى صوت العقل وصوت المجتمع الدولي، فضلا عن صوت شعبها وصوت الشعب الفلسطيني.

إن الأحداث الأخيرة تدل دلالة واضحة على أن عملية السلام تتزايد هشاشة، ووصلت إلى طريق مسدود، بل وعرضة للخطر. فعلى سبيل المثال، إن الفترة الانتقالية المنصوص عليها في إعلان المبادئ دامت قرابة أربع سنوات حتى الآن والمفاوضات متوقفة في كل مجال تقريبا. ومن الأهمية القصوى بمكان ألا يُسمح بركود الحالة لفترة أطول. وينبغي، بصورة خاصة، حث راعيي الاتفاقات على اتخاذ مبادرات جديدة، وقبل كل شيء، على اتخاذ تدابير بناء الثقة لإنقاذ عملية السلام وإعادة تنشيطها.

ويحتاج الشعب الفلسطيني اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى دعم المجتمع الدولي له وتضامنه معه في هذه المرحلة الانتقالية الصعبة. لهذا السبب تلتزم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف التزاما راسخا بتعزيز الجهود التي تبذلها من أجل إيجاد حل عادل وسلمي للمسألة. وهي ستواصل السعي إلى تعبئة المجتمع الدولي على جميع الصعد، إلى جانب أصدقائها المخلصين، والمنظمات غير الحكومية. وتدعو اللجنة أيضا جميع الحاضرين هنا إلى الإسهام في إحلال سلام وتفاهم دائمين فيما بين جميع شعوب المنطقة.

ويسرني الآن أن أعطي الكلمة لرئيس الجمعية العامة، السيد هينادي أودوفينكو.

السيد أودوفينكو (أوكرانيا)، رئيس الجمعية العامة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يحتفل المجتمع الدولي اليوم، وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في قرارها ٤٠/٣٢ باء المؤرخ ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧، باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وتتيح لنا هذه المناسبة فرصة الإعراب عن دعمنا للشعب الفلسطيني فيما يسعى إلى ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف.

إن القرارات التي تم التوصل إليها في مؤتمر مدريد للسلام واتفاق أوسلو كانت موضع ترحيب من جانب المجتمع الدولي، حيث تعمل على تحقيق هدف إحلال السلام في المنطقة الذي بدا وكأنه غير ممكن تحقيقه. وإن الخطوات التاريخية التي اتخذها الزعماء الإسرائيليون والفلسطينيون في عام ١٩٩٣، مثلما نذكر، حركت آمالنا في إيجاد عهد جديد من السلام والاستقرار والازدهار لشعوب المنطقة. ولقد أتاح ذلك الجو الجديد للطرفين فرصا طيبة للتغلب على خلافاتها عن طريق إجراء مفاوضات تتعلق بمصالحهما وشواغلهما المتبادلة بغية وضع أساس مشترك للسلام.

ومنذ ذلك الوقت، شهدنا بعض التطورات التي تبشر بالخير في المنطقة. والمؤسف أن التدهور الأخير في الحالة يعرض للخطر التوازن والاستقرار الهشين القائمين. وهناك خطر حقيقي من أن اتخاذ قرارات غير منطقية ومن طرف واحد قد يفضي إلى تعميق أزمة الثقة، الأمر الذي لا يمكن أن يسفر عن تزايد التردي في عملية السلام. وإن ما ينجم عن ذلك من عدم ثقة فيما بين الأطراف يمكنه أن يدمر هيكل السلام الحساس للغاية في الشرق الأوسط، وهو الهيكل الذي بُني بجهد كبير في السنوات الأخيرة.

وحسبما أظهرت الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة التي انعقدت مؤخرا، فإن الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة مقتنعة أن التقدم في تعزيز الثقة يمكن وينبغي أن يُحرز على أساس الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر مدريد للسلام ووفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨). وإن التنفيذ الكامل للاتفاقات الإسرائيلية - الفلسطينية التي وقّعت فعلا - ولا سيما الاتفاق المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ - ينبغي أن يكون بمثابة ضمان لإحراز مزيد من التقدم.

والواضح أنه لا يوجد بديل من عملية المفاوضات السياسية الإسرائيلية - الفلسطينية القائمة على مبادئ الاحترام المتبادل والثقة والتفهم الكافي من قِبل الجانبين معا لمصالحهما، واستعدادهما للتوصل إلى تسوية معقولة. وإن التغلب على عدم الثقة والريبة، والتوقف عن القيام بأعمال استفزازية، والتنفيذ، بحسن نيّة، للاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقا، والاستئناف المبكّر لمحادثات السلام بهدف إيجاد حل عادل ودائم لمشكلة فلسطين كلها أمور ينبغي إذن أن تصبح حتميات في المرحلة الراهنة من العلاقات العربية - الإسرائيلية. وينبغي اتخاذ تدابير إضافية لتحقيق التطبيع في هذه

العلاقات، التي ينبغي أن يكون العنصر الرئيسي فيها إحراز تقدم حقيقي على المسارين الإسرائيلي - اللبناني والإسرائيلي - السوري.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ جميع التدابير الممكنة ضمن إطار آلية التفاوض القائمة للإسهام، إلى أقصى حد ممكن في العملية التي تقدم ذكرها. وفي هذا الصدد، يجب أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أكثر فعالية، بوصفها ضامنة للشرعية الدولية وبوصفها أداة هامة في حشد المساعدة الدولية وتوفيرها على حد سواء.

إن أنشطة وكالات منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى توفير المساعدة للشعب الفلسطيني والدعم لإنشاء آليات تنسيقية لكفالة التوزيع الفعال لأموال المانحين تتصف أيضا بأهمية كبرى. وإن تعزيز الاستقرار في المنطقة ينبغي أن يساعد على تحقيق التكامل التدريجي للحكم الذاتي الفلسطيني في اقتصاد منطقة الشرق الأوسط ككل، وهو أمر رئيسي لجهود السلام المتكاملة.

وأود، بصفتي رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين، أن أؤكد مجددا موقف الجمعية ومفاده أن ثمة مسؤولية خاصة تقع على عاتق الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضية فلسطين حتى يتم حلها بطريقة مرضية وفقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

ويجب أولا إعطاء السلام فرصة ليتجذر إذا أردنا له أن يزدهر فيما بعد، ولكن لا يسعه أن يكون مفيدا ودائما ما لم تراع الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني بصورة كاملة. وهذا عنصر أساسي لحل الصراع العربي - الإسرائيلي في الشرق الأوسط.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني ويسرني أن أعطي الكلمة لسعادة الأمين العام، السيد كوفي عنان.

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الاحتفال السنوي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني هو مناسبة لنتذكر التزامنا ونفكر فيه ونجدده.

منذ أن قررت الجمعية العامة بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ تقسيم فلسطين، شارك كل واحد من أسلافي مشاركة عميقة في البحث عن إيجاد تسوية عادلة وسلمية لهذه المسألة. ولقد عبّأوا أيضا موارد أسرة الأمم المتحدة كلها لتوفير المساعدة الإنسانية والإنمائية. وإنني أتعهد بمواصلة بذل هذه الجهود.

إن الحدث الاحتفالي هذا يتيح فرصة لتذكير المجتمع الدولي بأن قضية فلسطين التي تكمن في لب الصراع العربي - الإسرائيلي في الشرق الأوسط، تبقى دون حل على الرغم من الجهود العديدة التي بُذلت على مر السنين، وما حققته عملية السلام التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١ من إنجازات لا يمكن إنكارها.

والتوقيع على إعلان المبادئ التاريخي بتاريخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ والاتفاقات اللاحقة، التي نشير إليها بعملية أوسلو، شرع الإسرائيليون والفلسطينيون في السير على طريق المصالحة المتبادلة وإحلال سلام على أساس المفاوضات. ويجب أن نثني على شجاعتهما.

وكان من المطمئن أيضا أنه تم في وقت سابق من هذا العام، بعد تأخير طويل، التوقيع على البروتوكول المتعلق بإعادة انتشار القوات في الخليل. والآن، من الأهمية القصوى عدم هدر هذه المنجزات، بل اتخاذها ركيزة لتحقيق آمال جميع شعوب المنطقة في مستقبل ينعم بالسلام.

وللأسف، ولدت التطورات منذ ذلك الحين مشاعر من القلق بأن عملية السلام مهددة بالخطر، مما اضطرني إلى الإعراب عن مشاعر الجزع إزاء أعمال العنف المريعة المرتكبة ضد الضحايا العزل. وفي الوقت ذاته، ناشدت الطرفين بألا يسمحوا لهذه الحوادث المؤسفة بأن تثنيهم عن عزمهم، وأن يكثفوا جهودهم للتغلب على العقبات التي تقف في سبيل العودة السريعة إلى عملية السلام.

وقد دعوت الطرفين إلى اتخاذ تدابير لاستعادة الثقة المتبادلة انطلاقا من روح الشراكة، ودعوت الطرفين إلى استئناف المفاوضات بإخلاص سعيا إلى تنفيذ الاتفاقات المبرمة بالفعل وبهدف التوصل إلى تسوية نهائية.

ويشجعني أن الطرفين تمكنا من استئناف محادثاتها في واشنطن مؤخرا. ويحدوني أمل صادق في أن يتمكنا، بمساعدة واشتراك راعيي عملية السلام، من إحراز تقدم

بشأن القضايا المعلقة. وآمل أن يصبح من المتيسر أيضا استئناف المحادثات على المسارات الأخرى لعملية السلام في الشرق الأوسط.

وكما أوضحت استبيانات الرأي العام والمظاهرات الشعبية بصورة جلية، فإن الغالبية العظمى من الفلسطينيين والإسرائيليين يريدون السلام الذي سيمكنهم من العيش حياة طبيعية، جنبا إلى جنب. ومن الضروري تهيئة الظروف السياسية والاقتصادية التي تمكن تحقيق هذا الأمل.

إن الأحداث التي وقعت مؤخرا، علاوة على المداولات التي جرت في مجلس الأمن والجمعية العامة، بما في ذلك الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، أبرزت الأهمية الجوهرية لاحترام أحكام القانون الدولي والتنفيذ التام للاتفاقات المبرمة بالفعل. ومن الواضح أيضا وجود حاجة إلى إحراز تقدم ملموس صوب تسوية شاملة وعادلة ودائمة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وأن تشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعلاقات التعاونية في جميع أرجاء المنطقة ضروري لتهيئة بيئة مؤاتية لسلم دائم.

ولا تزال الأمم المتحدة تولي أهمية قصوى لتحسين الظروف المعيشية في الأراضي الفلسطينية بوصف ذلك عنصرا أساسيا مكملا لمفاوضات السلام. وفي هذا الصدد، ما برحت أشعر بقلق شديد إزاء التردي المستمر للحالة الاقتصادية في الضفة الغربية وفي قطاع غزة، وخاصة في ضوء عمليات الإغلاق الطويلة الأمد والتدابير العقابية الأخرى. ونحن بحاجة الآن إلى تحقيق تقدم حقيقي في مجالات العمالة والرعاية الصحية والتعليم والتنمية.

ولا تزال هناك تحديات ضخمة. وقد سببت الظروف المتردية على أرض الواقع انتكاسات لجهودنا. وأعتقد أن بإمكان المجتمع الدولي وينبغي له أن يمضي أكثر من ذلك.

وفي هذا السياق، لا بد من معالجة الحالة المالية الخطيرة التي تواجهها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وهذا ضروري من أجل ضمان الحفاظ على جودة ومستوى الخدمات المقدمة للاجئين الفلسطينيين كإسهام أساسي في الاستقرار في المنطقة.

واليوم، أنتهز هذه الفرصة لأجدد الالتزام القوي لمنظومة الأمم المتحدة بدعم عملية السلام. وأود أن أتقدم بالشكر إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على تنظيمها هذا الاحتفال.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أشكر السيد كوفي عنان، على كلماته الملهمة وعلى جميع جهوده من أجل تشجيع التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين. وأود بشكل خاص أن أشكر الأمين العام على دعمه المستمر لعمل اللجنة.

وأود أن أتيح لرئيس الجمعية العامة، السيد أودوفينكو، أن يترك مقعده لبضع دقائق لأن عليه مقابلة رئيس دولة. وسيعود إلينا مرة أخرى بعد دقائق.

ويسرني الآن أن أعطي الكلمة للسيد فرناندو بيروكال سوتو، رئيس مجلس الأمن.

السيد بيروكال سوتو (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب عن شكري للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على الدعوة الكريمة التي وجهتها إلي بوصفي رئيس مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ ديسمبر، للمشاركة في هذه الجلسة الخاصة احتفالا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

وبوصفي رئيسا لمجلس الأمن، يسرني أن أشارك في هذا الاحتفال السنوي الذي يعبر فيه المجتمع الدولي عن تضامنه مع الشعب الفلسطيني ودعمه له، علاوة على التزامه الراسخ بتحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين طبقا لقرارات الأمم المتحدة.

إن الاحتفال بهذا اليوم يرمز إلى التضامن مع شعب يكافح ممارسة لحقوقه المشروعة ويعبر عن الأهمية التي نعلقها على مهمة تنفيذ الحل الذي طال انتظاره لقضية فلسطين التي لا تزال مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧.

وما برح المجتمع الدولي يحاول منذ ٥٠ عاما أن يحل العقدة المستعصية المتمثلة في قضية فلسطين. ويدرك مجلس الأمن تماما أن حل هذه المشكلة يمثل عنصرا أساسيا في الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية شاملة

للنزاع بين العرب والإسرائيليين في إطار اتفاقات أوسلو. وكما يدرك الجميع هنا، يعود ارتباط مجلس الأمن بمختلف جوانب قضية فلسطين والتزامه بتحقيق تسوية في الشرق الأوسط إلى سنوات عديدة. ومن الجدير بالإشارة في هذا السياق أن عملية السلام تستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

إن أعضاء المجلس يتابعون عن كثب عملية السلام وتطورات الحالة في المنطقة. ومن المؤسف أن يتحول التقدم الواعد الذي أحرز في بداية العام عند إبرام البروتوكول المتعلق بإعادة الانتشار في الخليل و "مذكرة للسجل" إلى جمود في مفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية. وقد ضاع الجزء الأكبر من العام بسبب إجراءات تعطيلية أدت إلى توقف المفاوضات بين الطرفين.

وكما نعلم، استأنف الطرفان المحادثات في شهر تشرين الأول/اكتوبر في واشنطن وفي المنطقة بفضل وساطة راعيي عملية السلام ومساعدتهما. ولكن مهمة تضييق الهوة بين الجانبين مهمة صعبة وشاقة. ومع ذلك، يأمل مجلس الأمن في أن يكون بوسع الطرفين استعادة الائتمان والثقة المتبادلة، مما هو حيوي للمضي قدما وفقا للاتفاقات التي تم التوصل إليها.

واسمحوا لي أن أعلن بوضوح أن أعضاء مجلس الأمن يدركون تماما العراقيل التي تعيق التقدم المستمر لمفاوضات السلام. ولهذا السبب نطلب إلى الإسرائيليين والفلسطينيين أن يمضوا قدما، في سعيهم إلى تحقيق المصالحة، بمثابرة ومرونة وتفاهم متبادل. ويقدر المجلس المساهمة البناءة للمجتمع الدولي في الجهود الشاملة الرامية إلى مساعدة الطرفين في التغلب على الصعوبات في المرحلة الحالية.

وإذ يمر الشعب الفلسطيني بفترة انتقالية صعبة، فهو يحتاج إلى الكثير من المساعدة في العديد من جوانب حياته اليومية. وفي هذا الصدد، فإن المجلس يرحب بالمساعدة المتعددة الجوانب التي يقدمها المجتمع الدولي المانح للشعب الفلسطيني، ويشجع على تقديم المزيد من هذه المساعدة. ونقدر أيضا المساعدة المستمرة التي تقدمها المنظمات والوكالات والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد للجنة، بالنيابة عن جميع أعضاء مجلس الأمن، أن المجلس إذ يسترشد بالمسؤوليات الملقاة على عاتقه بموجب الميثاق، سيظل ملتزما بالهدف المتمثل في إحلال السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط لمصلحة جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الشعب الفلسطيني. وهذا الأمر بصفة خاصة في غاية الأهمية اليوم، إذ لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله من أجل تحقيق السلام والاستقرار والرخاء في منطقة الشرق الأوسط.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لسعادة السيد ناصر القدوة، المراقب الدائم لفلسطين، الذي سيتلو رسالة من فخامة السيد ياسر عرفات، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

السيد القدوة (فلسطين): يشرفني أن أقرأ عليكم كلمة السيد ياسر عرفات، رئيس دولة فلسطين، ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، بمناسبة الاحتفال السنوي باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الموافق ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، والموجهة إلى هذا الاجتماع الرسمي الهام.

"معالي السيد إبرادوجين كا
رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف
معالي السيد رئيس الجمعية العامة
معالي السيد الأمين العام للأمم المتحدة
معالي السيد رئيس مجلس الأمن
معالي السيد رئيس اللجنة الخاصة بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية

"بداية، يطيب لي ويشرفني أن أتوجه إلى معاليكم، ومن خلالكم إلى السادة الأعضاء في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بأصدق عبارات الشكر والتقدير العميق لجهودكم المخلصة والبناءة من أجل إحياء اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي يحتفل به كل عام، تعبيرا عن دعم المجتمع الدولي المستمر ومساندته الثابتة والمبدئية للنضال العادل والمشروع الذي يخوضه الشعب الفلسطيني، من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرضه ومقدساته،

ولاستعادة وممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف.

"كما يطيب لي في هذا اليوم الهام أن أتوجه إلى معالي السيد كوفي عنان، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، باسم الشعب الفلسطيني، وباسمي شخصيا، بأطيب التحيات، مقرونة باحترامنا وتقديرنا للجهود المخلصة التي يبذلها من أجل تطبيق قرارات الشرعية الدولية، التي تكفل للشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة. ويسعدني كذلك أن أتوجه بالشكر والتقدير العميق إلى كافة الدول والشعوب الصديقة، وكل القوى المحبة للحرية والسلام والديمقراطية، والمؤمنة بعدالة قضية الشعب الفلسطيني، ونضاله العادل والمشروع من أجل نيل حريته واستقلاله، أسوة بكل شعوب الأرض، وذلك تجسيدا لميثاق الأمم المتحدة ولقراراتها ذات الصلة، ولمبادئ القانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وللقيم والمبادئ الإنسانية السامية.

"إن احتفالكم بهذا اليوم التضامني العالمي، هو بحق محل اعتزاز وتقدير من قبل الشعب الفلسطيني وقيادته التي تتطلع في هذه الظروف الصعبة والدقيقة التي نمر بها، بأمل وثقة كبيرة نحو تكثيف جهودكم الخيرة وتفعيل هذا التضامن الهام ومواصلة دعمكم الثابت للتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني، الذي عانى كثيرا ولا يزال يعاني من الظلم والقهر واستمرار الاحتلال الإسرائيلي لأرضه ومقدساته، وممارساته التعسفية الظالمة التي تشكل بالفعل انتهاكا صارخا لكافة العهود والمواثيق والقرارات الدولية.

"وكما تعلمون فإن عملية السلام تواجه أزمة حقيقية، وعقبات وعراقيل جمة تهدد بانهيارها بالكامل، بسبب استمرار الحكومة الإسرائيلية الحالية في انتهاج سياسة التنكر للاتفاقات المبرمة مع الجانب الفلسطيني، وتهربها من الوفاء بالالتزامات والاستحقاقات المترتبة عليها في هذه الاتفاقيات، إضافة إلى رفضها لمرجعية عملية السلام التي انعقد مؤتمر مدريد على أساسها. إن مواصلة انتهاج مثل هذه السياسة، سياسة فرض الإملاءات والأمر الواقع وغطرسة القوة، المتمثلة في مصادرة الأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات الإسرائيلية فوقها وهدم البيوت وشق الطرق الالتفافية، وكذلك الإمعان في سياسة تهويد مدينة القدس الفلسطينية المحتلة، بهدف طمس هويتها العربية ومكانتها الدينية والتاريخية والحضارية، إلى جانب محاولاتها لعزل هذه المدينة المقدسة عن باقي المدن الفلسطينية، وإقامة مدينة بديلة لمدينة بيت لحم التي تستعد للاحتفال بالذكرى الألفية الثانية لميلاد السيد المسيح عليه السلام، إنما تشكل تحديا خطيرا للإرادة الدولية وخروجا عليها، وتهدد الأمن والاستقرار في المنطقة.

"وانطلاقا من حرصنا على تحقيق هذا السلام المنشود، سلام الشجعان، السلام المتوازن الذي يقوم على العدل والمساواة، فإننا نناشد كل المؤمنين والحريصين على إنجاح العملية السلمية في المنطقة وفي طليعتهم منظمة الأمم المتحدة، التحرك الفاعل والتدخل الفوري للضغط على الحكومة الإسرائيلية للإذعان لإرادة المجتمع الدولي ولقرارات الشرعية الدولية، ولاتفاقية جنيف الرابعة، ولحملها على تنفيذ الاستحقاقات المترتبة عليها في الاتفاقات المبرمة، وخاصة إعادة انتشار وانسحاب القوات الإسرائيلية من كافة المناطق الفلسطينية المحتلة، والتوقف التام عن الإجراءات أحادية الجانب وفي مقدمتها النشاطات الاستيطانية، تمهيدا لاستئناف مفاوضات الوضع النهائي، في أجواء من الثقة والاحترام المتبادل لإيجاد الحلول الدائمة والعادلة للقضايا الجوهرية المؤجلة، التي يتوقف عليها مصير ومستقبل عملية السلام برمتها، وفي مقدمتها إقامة الدولة الفلسطينية.

"إننا نتمسك بالسلام الذي اختاره الشعب الفلسطيني عن قناعة وإيمان، وندافع عنه بقوة باعتباره خيارا استراتيجيا لا رجعة عنه، حيث أن المحافظة على الأمن والاستقرار في المنطقة، وفتح آفاق جديدة للتعايش والتعاون الإقليمي، يشترط قبل كل شيء تحقيق السلام العادل والدائم والشامل في هذه المنطقة. فالسلام ضرورة ومصلحة دولية مثلما هو ضرورة ومصلحة إقليمية، الأمر الذي يستدعي تدخل منظمة الأمم المتحدة، باعتبارها الإطار المخول بحفظ الأمن والسلام الدوليين، لضمان تنفيذ الاتفاقات المبرمة المستندة لقرارات الشرعية

الدولية، وخاصة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، ولمرجعية مؤتمر مدريد المتمثلة في مبدأ الأرض مقابل السلام.

"وانطلاقا من اهتمامنا الدائم بالمشاركة بفعالية وإيجابية في كافة أنشطة منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة، فإننا نأمل في دعمكم ومساندتكم للمطلب الفلسطيني العادل، لتمكين فلسطين من المشاركة الكاملة في أعمال منظمة الأمم المتحدة. إن مثل هذه المشاركة الكاملة ستعزز جهودنا المخلصة التي نبذلها من أجل إقامة وبناء السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط، مثلما تمنح الشعب الفلسطيني الثقة والأمل بالمستقبل الواعد، المستقبل الذي تعيش فيه الأجيال القادمة في أمن وسلام واستقرار وازدهار، بعيدا عن ويلات الحروب والدمار التي عانت منها شعوب المنطقة وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني على مدار أكثر من ثمانية عقود.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر المراقب الدائم لفلسطين، وأرجو منه أن ينقل شكر اللجنة الخالص لفخامة السيد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، على رسالته الملهمة. وأؤكد للرئيس عرفات، ومن خلاله للشعب الفلسطيني عزم اللجنة المعقود على مواصلة جهودها وتكثيفها في إطار ولايتها للإسهام في تعزيز التوصل إلى حل دائم وعادل وشامل لقضية فلسطين لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة في أقرب وقت ممكن.

أعلق الجلسة الآن لكي أتيح لبعض ضيوفنا المدعوين لأن يغادروا القاعة. وباسم اللجنة، أود أن أتقدم بالشكر مرة أخرى لسعادة رئيس الجمعية العامة، ولسعادة الأمين العام، ولسعادة رئيس مجلس الأمن، ولسعادة ممثل فلسطين، على مشاركتهم في الجزء الأول من جلستنا.

علقت الجلسة الساعة ١١/٥٥ واستؤنفت الساعة ١٢/٠٠.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد هيرمان ليونارد دي سيلفا، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، ليدلي ببيان باسم اللجنة الخاصة.

السيد دي سيلفا (سري لانكا)، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بالنيابة عن اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، وبالأصالة عن نفسي، أتشرف بأن أنقل إلى الأعضاء هذه الرسالة بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

كان من الأحداث التاريخية في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط التوقيع على الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة ما يسمى باتفاق أوسلو الثاني - في واشنطن العاصمة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني ورئاسة السلطة الفلسطينية في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وتبع ذلك انسحاب الجيش الاسرائيلي من مدن جنين وطولكرم ونابلس وقلقيليه وبيت لحم ورام الله، ولكن ليس من الخليل، ابتداء من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

وكما كان الحال في اتفاقي واشنطن والقاهرة في ١٩٩٣ و ١٩٩٤، فقد ولّد التوقيع على اتفاق أوسلو الثاني توقعات وآمال ضخمة بين سكان الأراضي المحتلة والمجتمع الدولي ببدء عهد جديد من السلام والأمن والأمل لسكان الشرق الأوسط يمكنهم من العيش في وئام وكرامة واحترام متبادل. وللأسف، فإن السياسات التي نفذتها مؤخرا الحكومة الإسرائيلية التي انتخبت مؤخرا والتطورات التي أدت إلى تصعيد لم يسبق له مثيل للعنف الذي حدث في الأراضي المحتلة في الأسابيع القليلة الماضية حطمت تقريبا آمال الفلسطينيين والمجتمع الدولي فيما يتعلق باستمرار عملية السلام.

وتواصل حكومة إسرائيل امتناعها عن التعاون مع اللجنة الخاصة، وبالتالي ترفض بإصرار وصول اللجنة إلى الأراضي المحتلة التي تقع ضمن ولايتها. ولم تتغير هذه الحالة منذ إنشاء اللجنة الخاصة عام ١٩٦٨.

جريا عن الممارسة السابقة، وفي ضوء القيود التي أشير إليها أعلاه، حاولت اللجنة الخاصة مع ذلك تصوير حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة بأمانة وعلى نحو شامل. وترد النتائج التي خلصت إليها اللجنة الخاصة في تقريرها الثامن والعشرين المقدم إلى الجمعية العامة. وقد حاولت اللجنة الخاصة، في معرض اضطلاعها بولايتها، تقييم ما إذا كان لتوقيع اتفاق أوسلو الثاني أي تأثير إيجابي على تمتع الفلسطينيين وغيرهم من العرب في الأراضي المحتلة بحقوق الإنسان. واستنادا إلى المعلومات المتلقاة، خلصت اللجنة إلى أن حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة لم تتحسن بل ازدادت تدهورا في الواقع في عدة جوانب؛ ولا يزال هذا موضع قلق كبير جدا.

ومن بين الأسباب الرئيسية لتدهور حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة الإغلاق المحكم تقريبا منذ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٦ المفروض عقب هجمات انتحارية بالقنابل في إسرائيل، وذلك بمثابة عقاب جماعي للسكان. وقد كان للإغلاق عواقب خطيرة على اقتصاد الأراضي المحتلة وأدى إلى تدهور كبير في الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان.

ونفذ لأول مرة إغلاق داخلي تام للضفة الغربية، محاصرا سكانها داخل المنطقة. وكان لهذا الإغلاق عواقب وخيمة للغاية على صحة سكان المناطق المحتلة، وتوفي أكثر من ١٠ أشخاص نتيجة لعدم تمكنهم من الوصول إلى مؤسسات صحية مجهزة تجهيزا جيدا. وكان للإغلاق آثار سلبية خطيرة أيضا على حرية التعليم والعبادة.

وواصلت اللجنة الخاصة إيلاء اهتمام خاص لحالة حوالي ٣ ٥٠٠ سجين فلسطيني في مرافق اعتقال داخل إسرائيل، انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة. ومنذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، لم يطلق سراح أي من السجناء، الذين تفيد التقارير أن حالتهم ازدادت تدهورا. ومنذ فرض الإغلاق، انقطع المحتجزون الفلسطينيون عن أسرهم، وفي حالات عديدة عن محاميهم أيضا.

وتشعر اللجنة الخاصة بقلق عميق إزاء قرار المحكمة الإسرائيلية العليا الأخير المتعلق بالسماح لشعبة الأمن العام باستخدام الضغط الجسدي المتزايد، مثل الهز بعنف، الذي قد يسبب نزيفا قاتلا في الدماغ أو حتى يسبب الوفاة أثناء استجواب المحتجز، مما يبلغ مبلغ التعذيب. ومن المقلق بصورة خاصة أن المحققين يتمتعون بالحصانة إذا توفي المحتجز.

ولاحظت اللجنة الخاصة زيادة عدد حالات هدم البيوت في القدس الشرقية. ولأول مرة هدم في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٦ مبنى يستعمل مركزا للنشاط الاجتماعي في الجزء القديم من المدينة. إضافة إلى ذلك، أدت سياسة القيود الجديدة المتصلة بأهلية الإقامة في القدس إلى زيادة خطورة الحالة بالنسبة لسكانها العرب.

إن السياسة الجديدة للحكومة الإسرائيلية التي انتخبت مؤخرا، وهي سياسة تشكل أكبر تهديد لعملية السلام، وتبعث على بالغ القلق تتمثل في قرار رفع التجميد عن بناء المستوطنات. وجاء في التقارير أن المبلغ المخصص للمستوطنات في ميزانية الحكومة الإسرائيلية سيضاعف في عام ١٩٩٧. وزاد سلوك المستوطنين، الذي انطوى حتى على قتل أطفال الفلسطينيين، من تفاقم التوترات الناتجة عن توسيع المستوطنات وبناء الأنفاق والطرق الالتفافية دون هوادة. ولا يزال هناك تساهل في إنفاذ القانون الإسرائيلي بالنسبة للمستوطنين الذين يرتكبون جرائم.

واستمرت اللجنة الخاصة في رصد الحالة في هضبة الجولان العربية السورية المحتلة عن كثب وتشعر بالقلق إزاء آخر الأخبار المتعلقة ببناء ٩٠٠ وحدة سكنية جديدة هناك. واختارت اللجنة الخاصة التذكير بالموقف الذي اتخذته الجمعية العامة ومجلس الأمن ومؤداه أن قيام إسرائيل بضم هضبة الجولان العربية السورية المحتلة عمل غير قانوني، ولذلك فهو باطل ولاغ، وتأمل أن تستأنف في المستقبل القريب، في إطار عملية الشرق الأوسط، المفاوضات المتعلقة بالجولان.

إلا أن أشد ما يشغل بال أعضاء اللجنة الخاصة هو بالطبع تصعيد أعمال العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين، الذي لم يسبق له مثيل، منذ بداية عملية السلام؛ وقد نجم هذا عن فتح السلطات الإسرائيلية ما يسمى بنفق الجدار الغربي الواقع تحت جبل الهيكل إلى جانب ثالث أقدس المقدسات الإسلامية. واشتملت القوة المفرطة التي استخدمها الجيش الإسرائيلي لقمع المتظاهرين المحتجين على فتح النفق على استخدام الذخيرة الحية التي تطلق من أسلحة أوتوماتيكية ومن طائرات هليوكبتر عسكرية وعلى استخدام القناصة.

ونتيجة المصادمات قتل ما مجموعه ٦٠ فلسطينيا، من بينهم ١٠ أطفال، و ١٥ إسرائيليا على الأقل، وأبلغ عن إصابة ما يزيد على ١ ٠٠٠ شخص.

وترى اللجنة الخاصة أن من الحيوي الحفاظ على الحوار بين الطرفين وأن تستمر عملية السلام. وقد يسهم تدهور الظروف المعيشية وجمود عملية السلام في خلق بيئة تفضي إلى مزيد من عدم الاستقرار. وينبغي لكلا الطرفين احترام روح ونص اتفاقات أوسلو وكفالة تجديد الالتزام بعملية السلام باستئناف محادثات السلام فورا. وقد أدى إحباط الفلسطينيين وخيبة أملهم إلى زيادة إضعاف ثقتهم بعملية السلام. ويشعر الناس بمرارة وألم نتيجة للجوع والفقر اللذين أعقبا عملية السلام، ويخافون من التجاوزات الإسرائيلية. إن عدم توفر الزخم حاليا لعملية السلام، التي يبدو أنها وصلت إلى مأزق، لا يمكن إلا أن يزيد من ضعف ثقة الشعب في إمكانية تحقيق تقدم ملموس في محادثات السلام. إن السلام العادل هو وحده القادر على إحلال سلام دائم في المنطقة. ويتعين على جميع الأطراف المعنية أن تعمل معا لحماية جهود السلام ووضع تدابير لبناء الثقة بغية الحفاظ على زخم عملية السلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر السيد هيرمان ليونارد دي سيلفا على بيانه وعلى العمل الذي قامت به اللجنة.

أعطي الكلمة الآن للسيد أنديلفو غارسيا، نائب الممثل الدائم والقائم بأعمال وفد كولومبيا، الذي سيقرأ رسالة موجهة من فخامة رئيس كولومبيا بوصفه رئيس مؤتمر القمة الحادي عشر لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز.

السيد غارسيا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يشرفني أن أقرأ الرسالة التالية الموجهة من الدكتور إرنستو سامبر بيسانو، رئيس جمهورية كولومبيا، بوصفه رئيس حركة عدم الانحياز بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

"كما قلت قبل بضعة شهور في اجتماع للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، في سياق احتلال الأراضي العربية، بما فيها القدس، واصلت حركة عدم الانحياز، على مدى تاريخها بأكمله، التضامن الذي لا يتزعزع مع الشعب الفلسطيني وتطلعه المشروع لتقرير لمصير.

"وفي هذا الوقت الحساس من تاريخ الشعب الفلسطيني، أود أن أكرر مرة أخرى الإعراب عن تصور حركة عدم الانحياز بالنسبة لهذه القضية، التي ما فتئت موضوع قلق دائم لنا.

"يؤسفنا أن مناخ الوئام والثقة، الذي تحقق بمشقة بالغة، قد تدهور كثيرا إلى حد أن إمكانيات التوصل إلى سلام دائم في المنطقة أصبحت معرضة للخطر.

"إننا نشجب أحداث العنف التي وقعت مؤخرا وأدت إلى إزهاق أرواح أشخاص أبرياء، كما نشجب الأحداث التي أعقبتها. وإن الموقف المتطرف الذي تتخذه حكومة اسرائيل، والذي تجلى في اتخاذ عدد من التدابير المتشددة مثل حجب الضرائب المستحقة عن السلطة الفلسطينية، لا يتعارض مع الروح التي ينبغي أن تسود عملية السلام فحسب، وإنما يشكل أيضا انتهاكا للحقوق الفردية والجماعية للسكان الفلسطينيين.

"ولكي تستعاد الثقة بين الأطراف، نعتقد أن مما لا غنى عنه الإبقاء على المفاوضات الثنائية المستأنفة مؤخرا. وأن المصاعب التي لا يمكن التهرب منها الخاصة بعملية السلام لا يمكن التغلب عليها إلا إذا رأى مواطنو المنطقة فوائد ملموسة من خلال العملية. ومع ذلك، فإن ايقاف اسرائيل الكامل للنشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس، هو وحده الذي يمكن أن يستعيد المصداقية والزخم اللذين اتسمت بهما العملية في الماضي والضروريين الآن أكثر من أي وقت مضى إذا أريد للمفاوضات الصعبة بشأن الوضع الدائم أن تجري الآن.

"إن كون الإعلان المتعلق بقضية فلسطين، الذي أصدره رؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز في مؤتمر قمتها الحادي عشر في قرطاجنة، لا يزال نافذا يدل على درجة الواقعية والتفهم التي تقيم الحركة بها الحالة في الشرق الأوسط.

"لقد أعربنا في قرطاجنة عن تأييدنا غير المشروط للكفاح المشروع الذي يخوضه الشعب الفسطيني الباسل لضمان احترام حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، ونؤكد مجددا مطلبنا بأن تنسحب اسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة، بما فيها القدس.

"واتفقنا أيضا على أن مسؤولية الأمم المتحدة في هذا المجال يجب أن تستمر حتى تتحقق ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإنشاء دولة مستقلة ذات سيادة في أراضي وطنهم، وحل مشكلة اللاجئين، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

"ويؤسفنا أيضا قرار اسرائيل بمصادرة الممتلكات والأراضي الفلسطينية في القدس، ومحاولاتها تعديل الطابع الديني والتاريخي للمدينة المقدسة. وفي هذا الصدد، نؤيد جميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة المتعلقة بالقدس، ونعتبر جميع الإجراءات التي تتخذها اسرائيل التي تتناقض مع تلك القرارات باطلة ولاغية. ونحث أيضا على التطبيق التام الكامل للاتفاقات، وعلى وجه الخصوص الأحكام الواردة في قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠)، ونؤكد ضرورة أن تواصل الآلية المتعلقة بقضة فلسطين، التي أنشأتها الجمعية العامة، عملها بشكل فعال.

"قبل وقت قصير اضطرت حركة عدم الانحياز مرة أخرى، في اجتماعها الوزاري في نيويورك، وفي ضوء تدهور الوضع إلى إصدار بيان حازم عن هذا الموضوع. إن ممثلي بلدان عدم الانحياز

'أعربوا عن قلقهم العميق إزاء التدهور الخطير في عملية السلام في الشرق الأوسط، والزيادة في التوتر في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس وجميع أنحاء المنطقة نتيجة السياسات والإجراءات التي تتخذها الحكومة. وأكدوا مجددا موقفهم المتعلق بالمستوطنات غير الشرعية والمشاريع الأخرى التي تنفذها اسرائيل في الأراضي المحتلة. وأيدوا التوصية الواردة في قرار الجمعية العامة د إ - ٣/١٠ المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٧، لعقد مؤتمر بين الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة بشأن التدابير اللازمة لجعل الاتفاقية قابلة للتطبيق على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، ولضمان احترامها. واتفقوا على أن يكون اشتراك اسرائيل في عمل الجمعية العامة وفقا للقانون الدولي، وأن اشتراك فلسطين ينبغي أن يعبر عن الأحداث الهامة الأخيرة في الإطار الفلسطيني.'

"ولهذا فإن اهتمام والتزام حركة عدم الانحياز فيما يتعلق بحالة جميع الأراضي العربية المحتلة والبحث عن السلم في الشرق الأوسط دائمان. وأود أن أثني على قيادة الحركة وأن أعرب عن التقدير لأعضائها للتضامن الذي أظهروه مع القضية الفسطينية خلال اجتماعات الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة هذا العام. إن المجتمع الدولي، وبخاصة العالم النامي أثبت موقفه بوضوح في توكيد الحاجة إلى أن تواصل الأمم المتحدة بحماس حرصها على حقوق الشعب الفلسطيني وعلى السلام في منطقة الشرق الأوسط.

"إننا نعرف النتائج الطويلة الأمد التي قد تترتب على السلم والأمن الدوليين من الأحداث المتعلقة بعملية السلام خلال الأشهر المقبلة، وأنا واثق بأن بلدان حركة عدم الانحياز ستظل مستعدة لتقديم دعمها - وفقا للمسؤولية الملقاة على المجتمع الدولي بأسره - من أجل مستقبل الشعب الفلسطيني.

"في الختام، أود أن اثني على عمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف."

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر السيد أنديلغو غارسيا، وأرجوه أن ينقل إلى فخامة رئيس جمهورية كولومبيا أخلص آيات الشكر من اللجنة لبيانه الهام ورسالة التأييد.

ويسرني الآن أن أعطي الكلمة للسيد مكارم وييسونو الممثل الدائم لجمهورية اندونيسيا، الذي سيتلو رسالة من معالي السيد علي العطاس، وزير الشؤون الخارجية

لجمهورية اندونيسيا، ورئيس المؤتمر الإسلامي الرابع والعشرين لوزراء الخارجية.

السيد وييسونو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتلو رسالة من السيد علي العطاس، وزير الشؤون الخارجية لجمهورية اندونيسيا، ورئيس الدورة الرابعة والعشرين للمؤتمر الإسلامي لوزراء خارجية الدول الإسلامية.

"في هذه المناسبة الرسمية للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، يشرفني بشكل خاص، بصفتي رئيسا للمؤتمر الإسلامي الرابع والعشرين لوزراء الخارجية، أن أؤكد مجددا دعمنا الثابت للشعب الفلسطيني وتضامننا معه في كفاحه من أجل الحرية والعدالة والحق في تقرير مصيره وإنشاء دولة مستقلة في وطنه تكون عاصمتها القدس.

"منذ مولد منظمة المؤتمر الإسلامي قبل ثلاثة عقود، أولت المنظمة أهمية قصوى لقضية فلسطين في جدول أعمالها. وقامت الدول الأعضاء في المنظمة باستمرار بدور نشط في المسعى الدولي لرفع الظلم والأذى الجسيمين اللذين ألحقا بالشعب الفسطيني وهو يخوض كفاحه البطولي. لذلك نقدر نحن أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي، تقديرا عميقا الدور القيم الذي تقوم به اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في محاولة خلق وعي عالمي بمحنة الشعب الفلسطيني، وتعبئة الرأي العام العالمي تأييدا لكفاحه البطولي.

"منذ أكثر من نصف قرن شن الشعب الفلسطيني هذا الكفاح، وخلال نفس الفترة ظلت منظمة المؤتمر الإسلامي على الدوام تؤكد أن قضية هذا الكفاح مقدسة لجميع المسلمين وأكدت مجددا تضامنها الكامل مع الشعب الفلسطيني في مسعاه الذي لا هوادة فيه. وما فتئت منظمة المؤتمر الإسلامي منذ البداية تطالب على الدوام بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) وبالاعتراف العالمي بمبدأ الأرض مقابل السلام وهو المبدأ الذي يتوقف عليه السلام في الشرق الأوسط.

"وعلى الرغم من التطورات الإيجابية المثيرة للأمل التي حدثت في أوائل هذا العقد، مثل توقيع إعلان المبادئ والاتفاقات اللاحقة في ١٩٩٣ والعودة الظافرة للرئيس ياسر عرفات إلى قطاع غزة وانتخاب ممثلي المجلس الوطني الفلسطيني، فإن السلام لا يزال بعيد المنال في الشرق الأوسط. وفي غضون السنتين الماضيتين أصيبت عملية السلام بالشلل لأن إسرائيل نكثت بالتزامها بالاتفاقات التي تم التوصل إليها من قبل وأخضعت الشعب الفلسطيني لتدابير استفزازية مثل الاعتقالات التعسفية والاحتجاز ومصادرة الممتلكات الفلسطينية وهدم المنازل وإغلاق الحدود لفترات طويلة. ومن الإجراءات المقيتة على نحو خاص تكثيف أعمال بناء المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية في الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك في جبل أبو غنيم وحوله. هذه المحاولة الوقحة تغيير التكوين الديمغرافي للأراضي المحتلة أدانها المجتمع الدولي بصفتها انتهاكا سافرا لإعلان المبادئ والاتفاقات اللاحقة لعام ١٩٩٣، واستخفافا بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وباتفاقية جنيف الرابعة وبأحكام القوانين الدولية المختلفة. إن أعمال القمع والاستفزاز التي ترتكبها إسرائيل ألحقت بالسكان الذين يعيشون في الأراضي المحتلة معاناة هائلة وأحبطت الجهود الرامية إلى استئناف مفاوضات السلم.

"إننا نحتفل بهذا اليوم بأمل لا يتناقص ولكن أيضا باستنكار واستهجان للتحديات والعراقيل التي تضعها السلطات الإسرائيلية على طريق السلام. والواقع أن منظمة المؤتمر الإسلامي تشعر بقلق عميق إزاء التوترات التي تسود اليوم في منطقة الشرق الأوسط. وإن الدورة الرابعة والعشرين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية المنعقدة في جاكارتا في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ والدورة الاستثنائية لمؤتمر القمة الإسلامي المنعقدة في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٩٧، والاجتماع الوزاري للجنة القدس المنعقد في الرباط في ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٧، والاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، أكدت جميعها على أنه يجب إجبار إسرائيل على الامتثال بالكامل

لجميع التزاماتها وتعهداتها بموجب الاتفاقات التي تم التوصل إليها وذلك بغية تحقيق سلم عادل ودائم في المنطقة.

"إن قضية فلسطين ما فتئت مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ خمسة عقود تقريبا. وإن استمرارها جرح دام في جسد المنظمة العالمية لأنه يعني أن أحد المبادئ السامية المتوخاة في ميثاقها ظل دون تطبيق. ولا يمكن أن ننكر أن الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية التاريخية عن ضمان الحل العادل والشامل لهذه المشكلة الصعبة والمعقدة. وما نحن بصدده الآن ليس فقط مستقبل أمة وشعب ولكنه أيضا رؤيانا المشتركة لعالم يسوده السلم والعدالة الاجتماعية والرخاء المتكافئ. ولا يمكن إدراك هذه الرؤيا ما دام نظام القهر والاستغزاز والفقر يهدد استقرار واحدة من أكثر المناطق الاستراتيجية في العالم. بيد أن السلام الدائم يمكن أن يتحقق في المنطقة إذا أوفت جميع الأطراف المعنية بالتزاماتها ونفذت بالكامل أحكام الاتفاقات المبرمة. وفي هذا الصدد نشيد بالشعب الفلسطيني وقادته لما يتحلون به من شجاعة وإصرار على المثابرة في السير في طريق السلام والتنمية الوطنية.

"إن الفلسطينيين يعلمون تمام العلم أن السلام دون تنمية اقتصادية واجتماعية لا يمكن أن يكتب له الدوام. لذلك يجب إعادة بناء الهياكل الأساسية الاقتصادية للأراضي المحتلة التي أصابها التدمير طوال عقود من القهر والتوتر، كما يجب مساعدة الفلسطينيين على العودة إلى طريق التنمية. وينبغي للأمم المتحدة أن توفر لهم الدعم اللازم في سعيهم لإعادة بناء اقتصادهم وحياتهم. ومن الضروري أيضا أن يعبئ المجتمع الدولي المساعدة الإنمائية الحيوية وأن يقدمها للفلسطينيين.

"أما بالنسبة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، فسنظل أوفياء في التزامنا بالإسهام قدر الإمكان في تحقيق طموحات الشعب الفلسطيني من أجل الحرية والعدالة وممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف بالإضافة إلى تحقيق السلم والتنمية. وفي هذه المناسبة الرسمية نؤكد ونجدد ذلك الالتزام".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر السفير مكارم ويبيسونو وأرجوه أن يتفضل وينقل إلى وزير خارجية جمهورية اندونيسيا، الشكر الخالص للجنة على رسالته.

والآن يسعدني أن أعطي الكلمة لسعادة السيد ماشيفينيكا توبياس مابورانغا الممثل الدائم لجمهورية زمبابوي، ليتلو رسالة من فخامة رئيس جمهورية زمبابوي بصفته رئيسا لمنظمة الوحدة الأفريقية.

السيد مابورانغا (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتلو رسالة فخامة الرئيس روبرت غابرييل موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني:

"في هذه المناسبة الرسمية والميمونة للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أود أن أعيد تأكيد التزام زمبابوي القوي ودعمها الذي لا يتزعزع للشعب الفلسطيني في إعمال كل حقوقه غير القابلة للتصرف في ممارسة تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة.

"منذ بداية عملية السلام في مدريد في ١٩٩١ شهد العالم تطورات مشجعة في عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية ولئن كان هناك بعض التقدم المحرز على الجبهة السياسية فإن الحالة في ميدان الواقع لا تدعو إلى الارتياح. والواقع أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية تتدهور. والقيود التي فرضتها السلطات الإسرائيلية على حرية التنقل في الضفة الغربية وقطاع غزة، واستمرارها في بناء مستوطنات غير قانونية في الأراضي العربية المحتلة، زادت من تفاقم الصعاب الاقتصادية التي يعيش في ظلها الفلسطينيون في هذه المناطق. وإن الاستمرار في القيام بهذه الأعمال غير المسؤولة سيوجه ضربة قاتلة إلى عملية السلام.

"ولئن كنا نسلم بأن عملية السلام محفوفة بالصعوبات فإن منظمة الوحدة الأفريقية تعتقد أن التقدم الناجح في عملية السلام يعتمد على التزام الأطراف المعنية واستعدادها لتنفيذ جميع أحكام الاتفاقات التي أبرمتها بحرية، احتراما صارما.

"إن التطرف واللجوء إلى أساليب الإرهاب بهدف إخراج عملية السلام عن مسارها أمر لا بد من رفضه بحزم. ومنظمة الوحدة الأفريقية على ثقة من أن الفلسطينيين سيتمكنون، بفضل قدرة الرئيس ياسر عرفات القيادية من الوصول إلى نتيجة عادلة وناجحة في مسعاهم من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

"ويسعد منظمة الوحدة الأفريقية، وكذلك حكومة زمبابوي وشعبها، أن يعربوا للجنة ومن خلال اللجنة للشعب الفلسطيني عن تضامنهم وأفضل تمنياتهم بمناسبة هذا اليوم المشهود".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر السيد ماشيفنييكا توبياس مابورانغا، الممثل الدائم لجمهورية زمبابوي، وأرجوه أن ينقل إلى فخامة رئيس جمهورية زمبابوي، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، أخلص آيات الاحترام والشكر من اللجنة على رسالته.

وأود الآن أن أعطي الكلمة لسعادة السيد سعيد كمال الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين بجامعة الدول العربية، الذي سيتلو رسالة من السيد أحمد عصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية.

السيد كمال (جامعة الدول العربية): يسعدني أن أتحدث إلى اللجنة اليوم نيابة عن السيد أحمد عصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية، الذي يبعث بتحياته وتقديره للجنة وللدول والمنظمات الممثلة هنا على كل ما تبذله من أجل قضية فلسطين وكل القضايا العادلة في العالم. وإنه لشرف عظيم أن أنوب عن معاليه للمشاركة في احتفال الأمم المتحدة باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وهو من المناسبات التي نعتز بها كرمز لالتزام المجتمع الدولي بمساندة الشعب الفلسطيني في سبيل ممارسة حقوقه الوطنية الثابته والمشروعة.

"في مثل هذا اليوم منذ نصف قرن كانت الجمعية العامة قد أصدرت قرارها رقم ١٨١ (د - ٢) القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية. إلا أن نكبة عام ١٩٤٨، التي أسفرت عن قيام إسرائيل، أسفرت أيضا عن حرمان الشعب الفلسطيني عن حقه في دولته المستقلة بعد أن أفقدته ثلثي أرضه وحولت الأغلبية من أبنائه إلى لاجئين في المخيمات والمنافي. وتبع ذلك كله شطب قضية فلسطين من جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة لتحل محلها قضية اللاجئين الفلسطينيين.

"ولكن الشعب الفلسطيني الصامد لم يفقد أبدا الإيمان بعدالة قضيته، واستمر في نضاله وتضحياته حتى أعادت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والعشرين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ إدراج قضية فلسطين من جديد على جدول أعمالها. ووجهت الدعوة إلى فخامة الرئيس ياسر عرفات لعرض قضية فلسطين أمامها. ثم أصدرت قرارها بمنح منظمة التحرير الفلسطينية صفة المراقب في الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة المنبثقة عنها، وقرارها بالتأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وهي حقوق تتواصل جهود هذه اللجنة لترجمتها عمليا ولوضعها موضع التنفيذ.

"ونجتمع سنويا في مثل هذا اليوم للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ذكرى قرار التقسيم، وللتعبير عن مساندة العالم له من أجل استرداد حقوقه المشروعة.

"لقد قمت خلال حضوري هذه المناسبة في العام الماضي بإجراء الكثير من الاتصالات مع المسؤولين في الأمم المتحدة، حيث تم بحث كثير من أوجه التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وذلك بهدف دعم جهود الشعب الفلسطيني لاسترداد حقوقه وبناء أركان دولته المستقلة على ترابه الوطني.

"ومن أهم أوجه هذا التعاون التحضير لعقد المؤتمر الدولي لدعم الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني الذي ترعاه هذه اللجنة بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. ففي شهر آب/أغسطس الماضي، اجتمعت بمقر الأمم المتحدة في جنيف وفود تمثل اللجنة المعنية برئاسة سعادة السفير إيبرا ديغوان كا، وشعبة فلسطين بالأمم المتحدة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وممثل فلسطين المراقب لدى الأمم المتحدة، ووفد الجامعة العربية الذي كان لي شرف رئاسته. وقد

جرى بحث ترتيبات عقد المؤتمر في بروكسل، باعتبارها عاصمة الاتحاد الأوروبي، وذلك في يومي ٢٣ و ٢٤ من شهر شباط/فبراير القادم.

"إن الأمين العام لجامعة الدول العربية والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي عقدا أثناء مشاركتهما في افتتاح الدورة الحالية للجمعية العامة، اجتماعا صدر في نهايته بيان مشترك تضمن اتفاقهما على بذل المساعي اللازمة لضمان نجاح المؤتمر، وقاما بالاتصالات اللازمة لذلك مع سعادة السفير ديغوان كا.

"ثم حضر الأمين العام لجامعة الدول العربية الاجتماع الذي عقده وزراء الخارجية العرب المشاركون في الدورة والذي تقرر فيه الترحيب بالتنسيق التام بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي بهدف إنجاح المؤتمر.

"ومن المقرر أن يشارك في أعمال هذا المؤتمر الرئيس ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين ووزير خارجية دولة فلسطين السيد فاروق القدومي والأمينان العامان لجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، فضلا عن ممثلين عن راعيي عملية السلام في الشرق الأوسط، وكذا شخصيات عربية مرموقة وإسلامية وعالمية، وعدد من الخبراء العرب والأجانب الذين سيقدمون ورقات عمل متخصصة حول موضوع المؤتمر.

"ومن الجهود الأخرى البنّاءة التي تبذلها هذه اللجنة الاجتماع الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في جنيف وضم ممثلي المنظمات الأوروبية غير الحكومية، وكان لي شرف تمثيل الجامعة العربية فيه وإطلاع المشاركين على موقف الجامعة العربية من عملية السلام، ومدى حرص الدول العربية على إنجاح هذه العملية رغم تعنت وسلبية السياسات الإسرائيلية المراهنة. لقد كان هذا الاجتماع فرصة لتأكيد أهمية الدور الذي تلعبه هذه المنظمات في خدمة السلام والاستقرار الدولي وفي تنوير الرأي العام بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

"وهنا لا بد أن ننوه بالتعاون بين الجامعة العربية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، الذي يشمل بالإضافة إلى الجوانب السياسية من قضية فلسطين جهودا مشتركة لدعم التنمية والإعمار وبناء المؤسسات الفلسطينية، مثل عقد ورشات عمل لصالح كوادر السلطة الوطنية الفلسطينية بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث، وإنشاء صندوق لدعم التعليم العالي الفلسطيني بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وأنشطة أخرى مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

"وبهذه المناسبة، وفي الوقت الذي أتوجه بالدعوة إلى كل المؤسسات الدولية والإقليمية لتكثيف هذا النوع من التعاون، لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من شاركنا الجهد لمساعدة الشعب الفلسطيني على بناء مؤسساته وأركان دولته المستقلة، وهو جهد يخدم في النهاية المقاصد النبيلة للأمم المتحدة في التنمية والاستقرار والسلام لكل شعوب الأرض.

"لقد كانت جامعة الدول العربية سباقة في تأييد عملية السلام، حتى قبل انعقاد مؤتمر مدريد، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، حيث أصدر مجلسها في دورة أيلول/سبتمبر من العام نفسه قرارا يرحب بالمساعي الرامية إلى إقامة سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط ويساند الدول العربية المعنية مباشرة في المفاوضات.

"وفي أعقاب توقيع اتفاق أوسلو في واشنطن، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، اعتبر مجلس الجامعة في دورته التي انعقدت في أيلول/سبتمبر نفسه، ذلك الاتفاق خطوة أولى ذات أهمية نحو تحقيق مبدأ الأرض مقابل السلام ينبغي أن تستكمل بخطوات عاجلة على كل المسارات. وقد واصلت الجامعة العربية تأييدها لعملية السلام انطلاقا من إيمان العرب بأن السلام خيار استراتيجي.

"وكان الأمل أن يتحقق تقدم حقيقي في هذه العملية لولا السياسات الإسرائيلية التي يمارسها

حزب الليكود، بزعامة بنيامين نتنياهو. لقد كان واضحا منذ إعلان نتنياهو لبرنامجه الانتخابي عدم حماسه لعملية السلام، ومعارضته لكل الأسس التي قامت عليها. وقد ساد الاعتقاد في البداية أن هذه مجرد مواقف انتخابية ستصبح أكثر انسجاما مع التوجه العربي والدولي في إقامة السلام الشامل والعادل.

"إلا أن سياسات حكومة نتنياهو منذ توليه السلطة ما زالت هي نفسها، بل تزداد تعنتا يوما بعد يوم، وتتمثل بالتهرب من الالتزامات التي وقعت عليها حكومة حزب العمل مع منظمة التحرير الفلسطينية، والمماطلة في المفاوضات، بل العمل على إفشائها، كما هو حاصل على المسار الفلسطيني، وتجميدها كما هو حاصل على المسارين السوري واللبناني، والاستمرار في سياسة الاستيطان، ومصادرة الأراضي، وفرض الحصار الاقتصادي والعقاب الجماعي، على أبناء الشعب الفلسطيني.

"لم يعد خافيا على أحد أن الحكومة الحالية في إسرائيل تطبق سياسة هدامة ضد عملية السلام، متحدية بذلك الحقوق العربية والفلسطينية التي أقرتها الأمم المتحدة، ومتحدية أيضا كل مبادئ ومواثيق الشرعية الدولية التي نصت على حق الشعوب، بما فيها الشعب الفلسطيني، في تقرير مصيرها والسيادة على مواردها.

"إن مواجهة السياسة الإسرائيلية الحالية تستدعي تضافر جهود المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة، وجهدا خاصا من راعيي عملية السلام والاتحاد الأوروبي والصين، لوقف هذه السياسات الإسرائيلية وإعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح حتى يتحقق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط.

"إزاء هذا الوضع، وكما تذكر اللجنة، اتخذ مجلس الجامعة العربية في دورة أيلول/سبتمبر الماضي قراره المنسجم مع قرار مؤتمر القمة العربي الأخير، والمتضمن إيقاف خطوات التطبيع التي تم اتخاذها مع إسرائيل في إطار عملية السلام، حتى تقوم إسرائيل بتنفيذ الاتفاقات التي توصلت إليها مع الأطراف العربية، على جميع المسارات، وحتى تنصاع إلى مرجعية مدريد.

"وفي الوقت نفسه رحب مجلس الجامعة العربية بالموقف الأمريكي الذي تبلور خلال الزيارة الأخيرة للسيدة مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأمريكية للمنطقة، وتوافق رأي المجلس على التعاون مع السياسة الأمريكية، والبناء على الموقف الأمريكي الإيجابي الذي يؤكد على مبدأ الأرض مقابل السلام، مع الالتزام بعدم اتخاذ إجراءات أحادية من شأنها تقويض مفاوضات الوضع الدائم.

"إن هذا الموقف الأمريكي مبني، كما فهمناه، على المرتكزات التالية: أولا، إقرار الإدارة الأمريكية بأن هناك انعداما للثقة بين الأطراف، مع أنها لم تحدد كيفية إعادة هذه الثقة؛ ثانيا، إن الوزيرة أولبرايت صادقة وملتزمة، ولديها القدرة على التعامل مع الكونغرس الأمريكي؛ ثالثا، إن عنصر الوقت أصبح هاما لتقليص الفجوة بين الأطراف المعنية بعملية السلام، حتى يتحقق اختراق رئيسي بها، لأن التحرك الحالي تحرك بطيء؛ رابعا، إن أمريكا لا ترضى، بل ترفض، أن يحل مسار مكان مسار آخر؛ خامسا، إن الانطباع في أمريكا هو أن الفجوة تزداد كل يوم بين القيادة الإسرائيلية والشعب، خاصة وأن هناك إدراكا أمريكيا بل عالميا، بأن رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو يعد بأشياء ولا ينفذها؛ وأخيرا، فإن أمريكا ستقوم بالحوار الاستراتيجي مع الدول الفاعلة في المنطقة، حول قضايا المنطقة برمتها، لتشمل أكثر من المسار الإسرائيلي الفلسطيني.

"أما على الجانب الدولي، فإننا ننتظر نتيجة التحركات والاتصالات الأمريكية وجهود الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي، التي نأمل لها النجاح في إخراج سلام الشرق الأوسط من المأزق الذي وضعته فيه السياسة الإسرائيلية. إن المخاوف تزداد كل يوم من أن تفشل هذه الجهود وينجح رئيس وزراء إسرائيل في الإجهاز على عملية السلام وإدخال المنطقة في حالة اللاحرب واللاسلم، وهو في اعتقادنا وضع خطير لن يدوم طويلا، بل سرعان ما يتراجع في ظل الحماس الدولي للسلام. كما تزداد المخاوف من أن يتلاشى الأمل العربي في هذا الوضع

وتتوفر الأجواء المناسبة للعنف الفردي والجماعي، ليس ضد إسرائيل فقط، بل قد يطال مصالح الكثيرين من الدول، وربما يطال كل رموز السلام. إن حرص العرب على السلام وراء هذه الرسالة الواضحة للمجتمع الدولي والمجتمع الإسرائيلي حتى يعمل الجميع على تجنب هذا الخيار بكل جدية وحكمة، وأن تتحمل حكومة إسرائيل الحالية وحدها مسؤولية إفشال عملية السلام ودفع المنطقة إلى دوامة العنف وعدم الاستقرار، وهو ما سوف يلحق الضرر بكل شعوب المنطقة، وأولها الشعب الإسرائيلي.

"أتمنى لجهود اللجنة من أجل السلام كل توفيق."

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر السيد سعيد كمال وأرجوه أن يتفضل بأن ينقل إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية الشكر الخالص للجنة على رسالته، ولا سيما على عزمه على تحقيق نجاح حقيقي لمؤتمر بروكسل المساند للحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني.

والآن أعطي الكلمة للسيد دون بيتز، رئيس لجنة التنسيق الدولية المنبثقة عن المنظمات غير الحكومة والمعنية بقضية فلسطين.

السيد بيتز (رئيس لجنة التنسيق الدولية المنبثقة عن المنظمات غير الحكومية والمعنية بقضية فلسطين) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بوصفي رئيسا للجنة التنسيق الدولية المنبثقة عن المنظمات غير الحكومية والمعنية بقضية فلسطين، يشرفني حقا أن أحضر هذا الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ويطيب لي أن أمثل آلاف الرجال والنساء حول العالم الذين يقيمون شبكة اتصالات فيما بينهم من خلال طائفة واسعة من المنظمات الدولية المعنية بقضية فلسطين، ويطلق علينا اسم المنظمات غير الحكومية.

إن سنة ١٩٩٧ كانت سنة لا تنسى بسبب سلسلة من الاحتفالات بذكريات أحداث هامة في القصة المستمرة لقضية فلسطين. والواقع أن بعض تلك الذكريات نوّه بها هنا اليوم. غير أن عام ١٩٩٧ هام أيضا للمنظمات غير الحكومية الضالعة في السعي إلى تحقيق سلام عادل في الشرق الأوسط، لأن هذه السنة هي السنة الخامسة عشرة للتعاون النشط بين الأمم المتحدة وشبكة المنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين. فمنذ ١٩٨٣ عقدت المنظمات غير الحكومية ١٥ اجتماعا دوليا سنويا، إما في جنيف وإما بمركز الأمم المتحدة في فيينا، وعقدت عددا أكبر من ذلك من الندوات الإقليمية. وكان الاجتماع الأول للمنظمات غير الحكومية في ١٩٨٣ نشاطا موازيا للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين، وهو مؤتمر تاريخي اجتمعت فيه ١٣٧ دولة عضوا في جنيف. وفي ذلك الوقت نفسه، كان لدى ١٠٤ منظمات غير حكومية، منها عشر منظمات من دولة إسرائيل، قدر كاف من الاهتمام لتحضر ذلك المؤتمر. وقد أتيحت لي فرص الاشتراك في كل واحد من تلك الاجتماعات السنوية، وأن أتابع التسلسل الزمني للعلاقة بين الأمم المتحدة والشبكة الصاعدة للمنظمات غير الحكومية، بشأن تلك القضية.

ولقد مر اهتمام العالم بحالة الشعب الفلسطيني على مدى نصف القرن المنصرم منذ تقسيم فلسطين بحالات تعاظم وتضاؤل. ولكن الأمر الثابت هو تركيز الاهتمام الذي توليه المنظمات غير الحكومية بفلسطين. فمنذ عام ١٩٨٤ جعلت لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وشعبة الحقوق الفلسطينية، من العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية جزءا لا يتجزأ من برنامج عملهما بطرق شتى، وشمل ذلك التعاون مع لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين وهيئات التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية. وإننا لهذا السبب نشعر بالامتنان حقا. وقد ظلت المنظمات غير الحكومية المنضمة إلى الشبكة لمدة ١٥ عاما تقبل التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة كمنهج مشترك. وتثابر المنظمات غير الحكومية، وفاء منها للطريق الذي تتبعه، على تذكير الأمم المتحدة ودولها الأعضاء بمسؤوليتها الجماعية عن الوفاء بقرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين بما في ذلك قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢).

وعلينا، كأمم متحدة ومنظمات غير حكومية أن نساعد في رواية قصة الأعوام الخمسين الأخيرة كما تراها وتشهدها عيون وقلوب الشعب الفلسطيني. وفي هذا العام الخمسين يجب أن تروى القصة بقدر من التأثير والحماس أكثر من أي وقت مضى. ولا بد من تنسيق الجهود والإعلان التام عنها. وعلينا أن نستهدف نطاقا من الجماهير أوسع في كثير من البلدان. فمعظم الذين

يعيشون اليوم ولدوا بعد عام ١٩٤٧ ولا يعلمون السياق التاريخي الذي يجرون فيه تقييما دقيقا لأهمية وصدق هذا الكم الهائل من البرامج المعدة بحنكة، التي يتعرضون لها. ويجب علينا أن نعمل بطريقة جماعية كي نقدم لعامة الناس، ولا سيما في الولايات المتحدة وأوروبا، صورة أخرى للتاريخ الذي يفترضون أنهم يعرفونه.

وتسعى المنظمات غير الحكومية، ابتداء من أصغرها التي تضم قلة من الأعضاء الملتزمين العاملين بجد داخل مجتمع واحد، إلى أكبر المنظمات الدولية غير الحكومية ذات الفروع المنتشرة في عشرات البلدان، التماسا لأساليب جديدة وخلاقة لنشر حكاية الشعب الفلسطيني. ونحن، كمنظمات غير حكومية، نحث على توثيق التعاون بيننا وبين الأمم المتحدة كي نصدر ونوزع ونهدي أشرطة الفيديو والكتيبات المستكملة بأحدث المعلومات التي تشرح القضية الفلسطينية لمشاهديها أو قرائها لأول مرة. وخلال الشهور القادمة ينبغي أن يطلع على قصة فلسطين والشعب الفلسطيني كل من لديه جهاز تلفزيون أو مذياع أو صحيفة أو مجلة أو حاسوب. ويجب الربط بين أي أمل أو ثقة يمكن أن نتوقعهما بالنسبة لتغيير الوضع القائم، وبين مشاركتنا الفعالة والمستمرة في العمل الذي نقوم به في كل يوم وفي كل أسبوع.

ولدينا باعتبارنا منظمات غير حكومية، رصيد كبير من المواهب والموارد يمكن أن نستفيد منه. فنحن نمثل سعة وثراء الثقافات والتقاليد والخبرات التاريخية والالتزام بحقوق الإنسان والتنمية. ومن المعترف به على نطاق العالم أن المنظمات غير الحكومية في مجموعها وفي عملها المنسق تشكل قوة بارزة في سبيل تغيير صورة السياسة الدولية. ومما يعزز شبكة المنظمات غير الحكومية وصولها إلى التكنولوجيات الجديدة وربطها الناس بعضهم ببعض عبر الحدود الوطنية والمحيطات الشاسعة. وعلى مدى السنوات الخمس عشرة الماضية ركزنا قدرا كبيرا من الطاقة والاهتمام العام على العقبات التي تعترض إقامة سلام حقيقي في الشرق الأوسط. وأصبح كل شخص أو منظمة جزءا أساسيا من حركة أكثر اتساما وشعبية وعالمية تدعم الفلسطينيين وحقوقهم الأساسية كأشخاص وكشعب.

وفي عام ١٩٨٢ استهلت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تدعم حقوق الفلسطينيين بفعالية، تعاونها التاريخي. وقد أنجز ذلك بغية تحقيق هدف مشترك هو التوصل إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط أساسه تقرير الفلسطينيين لمصيرهم إلى جانب العمل المتأصل بثبات في قرارات الأمم المتحدة.

وعلينا أن نذكر حكوماتنا وأصدقاءنا - ونذكر أنفسنا - بأن هذا الوضع العسير المدرج على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ عقود بعنوان "قضية فلسطين" ظل دائما يحوم حول السيطرة والحرية، وحول الأمن وتقرير المصير، وحول الاستقلال وفرض الواقع على الأرض. وتتصل القضايا اتصالا مباشرا بالقوة والسلطة، وبالحرية والعدالة. وما فتئت المنظمات غير الحكومية منذ سنوات طويلة تشرح تلك القضايا ومصادر النزاع أمام مجموعة كبيرة من الهيئات التأسيسية، الحكومية منها وغير الحكومية.

وكانت قدرة المنظمات غير الحكومية في ميدان الاتصالات، واحدا من مصادر القوة الدائمة والفعالة. فكنا دائما نرى أن الجماهير الدولية العليمة لن تقبل باستمرار الظلم الذي أصبح جزءا من القضية الفلسطينية، بل إننا نتطلع إلى أن تحرك منظماتنا وغيرها من المنظمات، بالتضافر مع حكومات مختارة، المواطنين في بلدانها نحو العمل من أجل السلام مع العدل. إن علاقتنا بالأمم المتحدة تتسم بقدر من الأهمية يجعل جهودنا وطاقاتنا المشتركة تساعد في دفع عجلة التغيير المرجو.

وبوسعنا أن نذكر بثقة أن المنظمات غير الحكومية تعمل منذ سنوات طويلة في مجال هذه القضية لإيمانها الذي لا يتزعزع بالعدل، ولإحساسها بأن هوية الشعب الفلسطيني وهويتها واحدة. إن أواصر التعاطف الإنسانية تربط بيننا. وثمة قضايا عديدة أثرت تأثيرا عميقا في قلوبنا وحركت مشاعرنا الجماعية نحو التصميم على المثابرة في هذا العمل منها استمرار إغلاق الضفة الغربية وغزة وما نجم عنه من عواقب اقتصادية وخيمة، والمنع المنهجي للفلسطينيين من الوصول إلى القدس، وإنشاء المستوطنات والتوسع فيها، وإنكار حق الوصول إلى اللاجئين واحتجاز السجناء إلى ما لا نهاية.

وبصفتنا منظمات غير حكومية فإن التزامنا يعني أننا لن نتوقف عن رواية قصة فلسطين، ولن نتوانى عن تذكير أبناء وطننا وحكوماتنا وفي تذكير أنفسنا بأن هذا العمل لن ينتهي قبل أن يستتب السلام مع العدالة الضاربة

جذورها في تقرير المصير، في فلسطين وفي المنطقة بأسرها. ويجب أن ينصب اهتمامنا على النتيجة - وهي التعبير الكامل للشعب الفلسطيني عن الاستقلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي - حتى نستطيع أن نقيّم كفاءة وملاءمة كلماتنا وأفعالنا وبرامجنا واجتماعاتنا الرسمية.

وتقدم المنظمات غير الحكومية الدليل بأسلوب عملي وإنساني على الروابط القوية التي لا تنفصم والتي تربط الناس بآمال الآخرين وواقعهم. ولن يكون لجميع الدعوات إلى إعمال حقوق الإنسان وإلى التعاون الخلاق أي معنى يذكر إذا لم تتأصل هذه الأعمال في الاعتراف العميق بقيمة كل فرد وفي التسليم الواضح بحق كل إنسان في المشاركة في تشكيل مستقبله. والمنظمات غير الحكومية، سواء أكان اهتمامها بحقوق الإنسانية أم بالتنمية، تعرف ذلك، ووضوح الغرض هذا هو أحد الأسباب التي تجعل المنظمات غير الحكومية تشكل قوة دينامية وخطيرة في الشؤون الدولية.

يقال إن الأمل يمكن أن يكون هشا للغاية أو قويا بصورة مذهلة. والأمر يتوقف على مفهوم العيش مع تلك التطلعات في وقت معقول. والذين يعيشون في فلسطين ويأملون في تقرير المصير والاستقلال الذي لا يقيد، ويعملون لتحقيق هذا الأمل، يعتمدون على إحساسهم بالوحدة وبإمكانية أن يكونوا أمة بين الأمم. ونحن كمنظمات غير حكومية وكأمم متحدة يجب أن نكون جزءا من نظام للدعم الفعال لهذا الشعب.

ونحن كمنظمات غير حكومية، وكأعضاء متفردين في المجتمع الدولي نلتزم بالكامل بمسؤولياتنا، ونصر على ألا نقف موقف المتفرج أو غير المبالي أو الصامت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر السيد دون بيتز على بيانه وعلى المساهمة القيمة التي ظلت المنظمات غير الحكومية تقدمها في عمل اللجنة بقيادته الدينامية والخلاقة.

ويشرفني الآن أن أعلن أن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف قد تلقت رسائل تأييد وتضامن من كثير من رؤساء الدول أو الحكومات ووزراء الخارجية ومن الحكومات والمنظمات. وسوف تنشر نصوص تلك الرسائل في نشرة خاصة تصدرها شعبة الحقوق الفلسطينية، غير أنني أود أن أقرأ قائمة بأسماء مرسليها.

لقد تلقينا رسائل من رؤساء الدول الآتية أسماؤهم: فخامة الرئيس نلسون مانديلا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا؛ جلالة السلطان الحاج حسن البلقية، سلطان ويانغ دي بيرتوان بروني دار السلام؛ فخامة السيد سوهارتو، رئيس جمهورية أندونيسيا؛ فخامة السيد نوهاك فومسافان، رئيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية؛ وفخامة السيد عبده ضيوف، رئيس جمهورية السنغال.

وأود أن أنوه بحضور السيد جاك بودان، وزير العدل في السنغال، الذي حمل رسالة بلده من داكار هذا الصباح. وأشكره على انضمامه إلينا.

وتلقينا أيضا رسائل من رؤساء الدول التالية أسماؤهم: فخامة السيد تران دوك ليونغ، رئيس جمهورية فييت نام الاشتراكية؛ وفخامة السيدة تشاندريكا باندرانايكا كوماراتونغا، رئيسة جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية؛ وفخامة السيد غلافكوس كليريديس، رئيس جمهورية قبرص؛ وفخامة السيد محمد حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية؛ وسمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس الإمارات العربية المتحدة؛ وجلالة الملك حسين بن طلال، عاهل المملكة الأردنية الهاشمية؛ وفخامة السيد الأمين زروال، رئيس جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية؛ وفخامة السيد بوريس يلتسن، رئيس الإتحاد الروسي؛ وفخامة العميد لانسانا كونتي، رئيس جمهورية غينيا؛ وفخامة السيد زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية؛ وفخامة الفريق عمر حسن أحمد البشير، رئيس جمهورية السودان؛ وفخامة الأستاذ برهان الدين رباني، رئيس دولة أفغانستان الإسلامية؛ وفخامة السيد سام نجوما، رئيس جمهورية ناميبيا؛ وجلالة الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، عاهل المملكة العربية السعودية وخادم الحرمين الشريفين؛ وفخامة السيد سيد محمد خاتمي ، رئيس جمهورية إيران الإسلامية؛ وسمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر.

وتلقينا أيضا رسائل من رؤساء الحكومية الآتية أسماؤهم: دولة السيد محمد نواز شريف، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية؛ ودولة السيد شوان ليكباي،

رئيس وزراء مملكة تايلند؛ ودولة السيد لي بينغ، رئيس مجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية؛ ودولة السيد الفريد سانت، رئيس وزراء جمهورية مالطة؛ ودولة السيد إندر كومار غوجرال، رئيس وزراء جمهورية الهند؛ ودولة السيدة شيخة حسينة؛ رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية؛ ودولة السيد مسعود يلماز، رئيس وزراء جمهورية تركيا؛ ودولة الدكتور نافيتشاندرا رامغلام، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس.

ووردت رسائل من وزراء الخارجية الآتية أسماؤهم: معالي السيد فاروق الشرع، وزير خارجية الجمهورية العربية السورية؛ ومعالي الأستاذ س. جاياكومار، وزير خارجية سنغافورة؛ ومعالي السيد لويز فيليبي بالميرا لامبريا، وزير العلاقات الخارجية في جمهورية البرازيل الإتحادية؛ ومعالي السيد كايزو أوبوشي، وزير الشؤون الخارجية في اليابان؛ ومعالي السيد هنادي أودوفينكو، وزير خارجية أوكرانيا؛ ومعالي السيد تشونغ ها يو، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية كوريا.

ووردت أيضا رسائل من حكومات الأرجنتين وأوروغواي وغيانا وماليزيا.

وتلقينا أيضا رسائل من ممثلي المنظمات الحكومية الدولية التالية: سعادة السيد جاك بوس، رئيس مجلس وزراء الإتحاد الأوروبي؛ وسعادة السيد عز الدين لاراتي، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

ومن الوكالات المتخصصة، تلقينا رسالة من السيد فريدريكو مايور، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

وتلقينا رسائل من المنظمات غير الحكومية التالية: الرابطة الثقافية الإسرائيلية لقرطبة؛ ورابطة تحليل المجتمع والتوعية السياسية؛ ورابطة المرأة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط؛ واللجنة الأفريقية لمجلس السلام العالمي؛ ولجنة الحوار الإسرائيلي الفلسطيني؛ واتحاد التحالف العالمي لجمعيات الشبان المسيحية فرع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والشبكة الفلسطينية في السويد؛ ومنظمة التضامن الهندي للفلسطينيين.

وباسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أود الإعراب عن خالص تقديرنا لرؤساء الدول أو الحكومات ووزراء الخارجية والحكومات والمنظمات الذين ذكرتهم للتو، فضلا عن جميع المشاركين، لما يبذلونه من جهود متصلة للتوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين وللدعم الثابت الذي ظلوا يقدمونه لأهداف اللجنة وأنشطتها.

إن البيانات التي استمعنا إليها ورسائل التضامن التي تلقيناها اليوم تظهر مرة أخرى تصميم المجتمع الدولي على التقدم نحو إحلال السلام في الشرق الأوسط عن طريق تمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه غير القابلة للتصرف وفقا لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي. وبوسعي أن أؤكد للجميع هنا أن أعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لن يدخروا جهدا في السعي لتحقيق هذه الأهداف.

يسرني ويشرفني الآن أن أعطي الكلمة لسعادة السيد فاروق قدومي، رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية.

السيد قدومي (منظمة التحرير الفلسطينية): يسعدني، في ختام هذا الإحتفال التضامني مع الشعب الفلسطيني، أن أتقدم بالشكر والتقدير لأصحاب الفخامة رؤساء الدول ورؤساء الوزراء، وأصحاب المعالي الوزراء، وجميع الأصدقاء الذين تكرموا بإرسال رسائل التضامن، مؤكدين دعمهم لحقوق الشعب الفلسطيني. كما نشكر أصحاب السعادة، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة والأمين العام ورئيس مجلس الأمن، لمشاركتهم لنا بالحضور وإلقاء كلمات التضامن.

إن هذه المشاركة الدولية الواسعة لدليل خير على أن الأمم المتحدة تدعم الشعب الفلسطيني في كفاحه الدؤوب لاستعادة حقوقه الثابتة في العودة إلى دياره وإقامة دولته المستقلة.

إننا نقدر كل التقدير الجهود المتواصلة التي يبذلها صاحب السعادة السيد إبرا داغوين كا، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وأعضاء اللجنة المحترمون من أجل دعم القضية الفلسطينية واستقطاب المزيد من الأصدقاء لهذه القضية العادلة ولكفاح الشعب الفلسطيني من أجل إقامة السلام الدائم والعادل. ونشكر صاحب السعادة هيرمان دي سيلفا، على تقريره حول الممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية.

إننا على يقين أن هذه الجهود الدولية الخيرة لن تذهب هدرا، بل ستؤدي إلى إقامة سلام شامل ودائم في منطقة الشرق الأوسط، وحتما ستساعد الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه الوطنية الثابتة وحقه في تقرير مصيره بنفسه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر كل شخص يسَّر عقد هذه الجلسة، وبخاصة موظفي شعبة الحقوق الفلسطينية، ومكتب شؤون المؤتمرات، وإدارة شؤون الإعلام، وضباط الأمن، وكل من عملوا بعيدا عن الأنظار.

وأود أن أذكّر الجميع بأن المعرض الذي أعده مكتب المراقب الدائم عن فلسطين، تحت رعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، سيفتتح اليوم الساعة ١٨/٠٠ في الردهة العامة لمبنى الجمعية العامة، وبأن احتفال الافتتاح سيعقبه حفل استقبال الجميع مدعوون بحرارة إلى حضوره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠